

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.

أ. سيار زوييدة¹

الملخص :

لقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية كبيرة ضمن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب الطبيعة التي تميزها والتي تجعلها موردا خصباً لتصحيح جميع الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي الوصول إلى التنمية المتوازنة والشاملة بين أقاليم الوطن الواحد ومن أجل قيام هذه المؤسسات بدور الهام على المستوى المحلي يتطلب إيجاد السبل والبدائل والهيكل والآليات المالية التي من شأنها تدعيم هذا الدور الفعال.

الكلمات المفتاحية: الدعم المالي ، المرافقة ، التشغيل التنمية المحلية.

resumé :

Les moyennes et petites entreprises ont acquis une grande importance dans les exigences du développement économique et social a cause de sa nature qui la distingue et qui la rend une source fertile pour corriger toutes les palpitations économicosociales et par conséquent arriver à un développement équilibré et total entre les localités du même pays .Pour que ces entreprises puisse jouer leur rôle sur le plans local ,il faut trouver les voies,les alternatives,les infrastructures et les mécanismes financiers qui renforcent ce rôle tellement efficace.

مقدمة: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءاً هاماً من النسيج الاقتصادي ، ذلك بسبب الخصائص والإمكانيات التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات وبسبب الدور الكبير والبارز الذي تلعبه في بناء الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، والتي يمكن قياسها من خلال نسبة توفر مناصب الشغل والمساهمة في الناتج الداخلي الخام بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه في مجال حماية البيئة. وبالرغم من هذه الأهمية إلا أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية في الارتقاء بهذا القطاع ، وهذا بسبب مجموعة في المشاكل والعراقيل التي تحد من كفاءة وفعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد

(1) كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

الوطني. من خلال هذه المقدمة نطرح الإشكالية الأساسية.

ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ؟

من خلال الإشكالية الأساسية نطرح الفرضيات التالية:

- 1 - للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص و المميزات تجعلها ذات أولوية ، تؤهلها للقيام بدور رائد في التنمية المحلية المستدامة.
- 2 - أصبحت التنمية المحلية والمستدامة من المرتكزات الأساسية في عملية تحقيق و إرساء قواعد التنمية المستدامة الشاملة و المتوازنة.
- 3 - تتبنى الجزائر إستراتيجية متكاملة تعتمد على جملة من الهياكل و الهيئات تعمل على ترقية و دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

- أهمية الدراسة: تنبع أهمية البحث من خلال الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء بالاقتصاد الوطني والاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر لهذا القطاع والإصلاحات الكبيرة التي اعتمدتها من خلال الهياكل و الهيئات لتأهيل هذا القطاع الحساس و المحوري ، لتمكينه من المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، ومن ثم التنمية الشاملة و المتوازنة.

1 - خصائص و مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات الكبيرة بمجموعة خصائص والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

أولا . الإدارة والتسيير: يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرا لبساطة هيكلها التنظيمي ، و استعمالها لأساليب الإدارة والتسيير الغير معقدة ولا توجد بها اللوائح المقيدة والمعطلة لسير العمل ، وهذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكا فهي إذا تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل مالكا. وهذا ما يضمن التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ .

ثانيا . قلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقلة التكاليف اللازمة لتدريب العاملين ذلك لكونها تعتمد على التدريب المباشر للعمال ، وعدم استعمالها للتقنيات العالية و المتطورة التي تتطلب تدريب العاملين.

ثالثا . التجديد والإبداع: تعتبر المؤسسات الصغيرة ومتوسطة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة ، الذي يمكن ملاحظته من خلال ملكية

هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم وهذا ناتج على حرص أصحابها على الابتكار الذي يعود عليهم بالأرباح.

رابعا . انخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة: نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة و الموارد البشرية المؤهلة ، هذا لكون أن بعض الصناعات التي تنتمي إليها هذه المؤسسات لا تتطلب استثمارات كبيرة فهي تعتمد على التكنولوجيات المحلية ، ولا تحتاج إلى استيراد التكنولوجيا المتطورة مثل صناعة النسيج و تفصيل الملابس.

خامسا - إحداث التوازن بين المناطق: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إحداث نوع من التوازن والعدالة في التنمية الإقليمية من خلال قدرتها على استغلال الموارد المحلية و الخصائص المميزة لكل منطقة على حدا بسبب صغر الحجم وقلة التخصص ، مما يساعد على تنمية هذه الأقاليم و استقرار السكان.(1)

2 - أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تختلف أساليب تمويل هذه المؤسسات باختلاف المرحلة التي تمر بها والغرض المراد من التمويل ، ويمكن أن نميز مجموعة من الأساليب التقليدية والمستحدثة.

أولا: الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:نميز من خلال هذا الأسلوب نوعين من التمويل فنجد التمويل الطويل و متوسط الأجل والتمويل قصير الأجل.

أ . التمويل الطويل والمتوسط الأجل:(2) يتجسد التمويل الطويل الأجل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى عشرين عاما ، ذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري و الصرف ، إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية .(3) أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض لمدة تتراوح بين سنة و5 سنوات ، وتلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل الطويل الأجل والمتوسط الأجل لغرض تمويل الجزء الدائم من استثمارات في الرأس المال

(1) توفيق عبد الرحيم يوسف ، إدارة الأعمال التجارية المصغرة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2002، ص29.

(2) محمد الهادي مبارك، المؤسسات المصغرة المفهوم والدور المرتقب،مجلة العلوم الإنسانية، العدد11، منشورات معهد العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 1999، ص133.

(3) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية، نصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص185.

العامل المتداول والإضافات على موجوداتها الثابتة.

وتشمل مصادر التمويل متوسط الأجل قروض المدة ، تتراوح بين 3 و5 سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان بالأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل ، يمكن الحصول على مثل هذه القروض من بنوك التمويل المتوسط والطويلة الأجل وبنوك متخصصة ، نجد أيضا قروض التجهيز وتمنح عندما تقدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شراء آلات أو تجهيزات ، وتمول الجهة المقرضة ما بين 70 و80% من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة ، مثل الشاحنات والسيارات ، والباقي يبقى كهامش أمان للممول (1) .

ب. التمويل القصير الأجل: يوجه هذا النوع لتمويل نشاط الاستغلال التي لا تتعدى في الغالب سنة واحدة ، ويعتمد في التمويل قصير الأجل على السلفات البنكية ، حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية في تمويل دورات الاستغلال حيث تضمن السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق ، السحب على المكشوف. (2)

ويعتمد أيضا التمويل القصير الأجل على الائتمان والشراء بالأجل ، يكون هذا الأسلوب متاحا لشراء المباني الماكينات والمعدات ، فقد يوافق الباعة على بيع التجهيزات بالأجل ، وأحيانا يكون ممكن بالنسبة للمواد الخام والأولية « برسم البيع » أي يعطي البائع للمؤسسة الفرصة لتسديد ثمن البضاعة بعد التصرف فيها (بيعها لصالحها) .

ثانيا . الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

بالموازاة مع الأساليب التقليدية المعتمدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، هناك أساليب مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات المتمثلة في :

- التمويل التجاري التأجيري : يقصد به التمويل عن طريق التأجير ويعرف أنه عبارة عن اتفاق بين الطرفين ، يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ، المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل في حين أن المستأجر هو الطرف المتقاعد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر وينقسم إلى ثلاثة أنواع (3) النوع الأول هو ذلك النوع من التأجير الذي

(1) محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص 29 .

(2) الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ، ص 57 .

(3) الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره، ص 59.

تكون فيه مدة عقد الإيجار اقل من العمر الإنتاجي للأصل المؤجر ويسمى بالتأجير التشغيلي ، أما النوع الثاني فهو طويل نسبيا ، حيث يكون فيه العقد غير قابل للإلغاء يستعمل في تأجير الأراضي ، ويسمى بالتأجير التمويلي ، أما النوع الثالث البيع وإعادة التأجير هو عقد بين مؤسسة مالكة لبعض الأصول حيث تقوم ببيع أصولها إلى مؤسسة مالية أو تأجيرية ، بشرط أن يقوم الطرف المشتري بتأجير هذه الأصول إلى المؤسسة التي باعتها إياها.

3 - معوقات إنشاء وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أولا . المعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي: من بين المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نجد مسألة العقار ، وخاصة العقار الصناعي الذي يعتبر من أكبر المعوقات التي تعوق المشاريع الاستثمارية بسبب:⁽¹⁾

- ثقل الإجراءات المصاحبة لإنشاء العقار.
- مشكلة عقود الملكية وأسعار التنازل التي لا تزال قائمة في كثير من جهات الوطن.
- غياب الأطر القانونية والتنظيمية التي تحدد طرق وأجال وشروط التنازل عن الأراضي.
- تحول بعض المناطق التي تجمعات عمرانية.
- عجز الجماعات المحلية عن تعويض المالكين الأصليين بسبب نقص الموارد المالية.

ثانيا . المعوقات المالية: إن الانتقال إلى اقتصاد السوق يتطلب وضع نظام مصرفي ومالي متطور يتماشى والتطورات الحاصلة في القطاعات الاقتصادية الأخرى ، إلا أن النظام المالي الوطني يبقى يتسم بعجز في التسيير وعدم الكفاءة في تقدير الأخطار لعدم أهلية البنوك الوطنية وقدراتها الائتمانية. و من أهم المعوقات المالية نجد:⁽²⁾

(1) Meliani Hakim la pme _ pmi algérienne :passé perspectives ,intervention dans la recueille du communication session international, le financement des petites et moyennes projets et la promotion de leur rôle dans les économies maghrébines facultés d'économies et de gestion ,Sétif 25/28 mai 2003 p1.

(2) رجم نصيب، آمال عياري، الإصلاحات الاقتصادية وإستراتيجية المنافسة الخارجية، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2001، ص 10.

- ضعف قدرة المؤسسات الجزائرية على توفير المعلومات المالية و التشغيلية مما يقلل من الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات على مستوى البنوك.
- إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل ضمن نطاق الاقتصاد الغير رسمي دون التسجيلات التجارية مما يرفع من معدلات المخاطرة في التعامل معها.

- غياب النمط الذي يسمح للبنوك التعامل مع المشروعات الصغيرة ، حيث أن أساليب البنوك لا تسمح لها إلا بالتعامل مع المشروعات الكبيرة وهذا ما يؤدي إلى إهمال طلبات القروض المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمصغرة.
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الاستقلالية النسبية.

- ارتفاع أعباء التأمينات الاجتماعية للعمال الذي يؤثر على نشاط المستثمر.
ثالثا . نظام المعلومات: يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، من بيئة معلوماتية ضعيفة جدا ، لا تساعد بأي حال على تنميتها ونموها ، فقلة وعدم دقة المعلومات المتوفرة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مجالات عملها وأنشطتها ، من ثم فإن إنشاءها يتم في فوضى مطلقة ، وصعوبة الحصول على المعلومات وانعدامها في الكثير من الأحيان ينعكس سلبا على فرص الاستثمار.

4 - هياكل وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

اعتمدت الجزائر في تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مجموعة من الهياكل والهيئات التي تسعى من خلالها إلى إصلاح الاختلالات و المشاكل التي تقلل من كفاءة وفعالية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني ، ومن أهم هذه الهياكل:

أولا . الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ): تسعى هذه الوكالة إلى دعم الشباب و إعطاء فرصة إنشاء مؤسسات صغيرة لهؤلاء الشباب ، وتتضمن فروع جهوية و محلية على الصعيد الوطني وتهدف إلى :
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و منها الإعانات والتخفيضات في نسب الفوائد.

- إقامة العلاقات المالية المتواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع لانجازها واستغلالها.
- تنمية روح الإبداع و المبادرة لدى الشباب.

- المتابعة والإشراف على الاستثمارات التي يديرها الشباب والحرص على احترام البنود التي يتضمنها دفتر الشروط المتعلق بالوكالة.

ثانيا . الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM): بموجب المرسوم المؤرخ في 22 جانفي 2004 أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية والبنوك للمستثمرين ، وتتميز هذه الوكالة بالاستقلالية المالية و الشخصية المعنوية وهي تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ، ويسير الوكالة مجلس توجيه ولجنة مراقبة وتهتم ب.(1)

- تقديم القروض بدون فوائد الاستشارات والإعلانات للمستفيدين بمساعدة من الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر

- إبرام الاتفاقيات مع الهيئات والمؤسسات من أجل الإعلام و التحسيس والتوعية والمراقبة للمستفيدين من القروض المصغرة.

- تسديد القروض الممنوحة بين سنة و 5 سنوات.

ثالثا . الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME):

بغية تذليل الصعوبات والعراقيل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 165/05 المؤرخ في 03/05/2005 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. ولقد أسندت لها مهام نذكر أهمها:

- وضع إستراتيجية قطاعية لتطوير وتنمية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

- منح خدمات تقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد إدماجها في ديناميكية العصرية لتحسين التنافسية وذلك عبر التأثير الايجابي الفعال على الجانب التنظيمي و كذا التقني والتكنولوجي.

- بحث المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع والعمل على وضع الحلول المناسبة بالتنسيق مع الجهات المختصة.

- توفير قاعدة من البيانات و الإحصاءات المتنوعة التي يمكن أن يستفاد منها في تطوير مجالات التسويق والقوى العاملة والإنتاج والإدارة ، إلى جانب

(9) - ضحك نجية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم: أفاق تجربة الجزائر، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف، 17، 18، أبريل 2006 ، ص 05.

الاستعانة بمجموعة من الخبراء المتخصصين لتقديم النصح والمساعدة.

رابعا . الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): يساهم هذا الصندوق في خلق وترقية النشاطات المحدثثة للثروة التي يراد تنفيذها من قبل البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 35 - 50 سنة ، والراغبين في خلق مشاريع متوسطة صغيرة ومصغرة ، وقد برمج هذا الصندوق وفق المرسوم والتفذي 01 - 04 المؤرخ في جانفي 2001 ، المتمم المرسوم التفذي 94 - 188 الصادر في 6 جويلية 1994.⁽¹⁾

كما اعتمدت الجزائر إستراتيجية وطنية لدعم وترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي سيتم من خلالها دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال اهتمام البرنامج الخماسي 2010 - 2014 بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و تسعى الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى محاربة كل أنواع البيروقراطية التي يتم من خلالها تعقيد الإجراءات والقوانين التي تعيق إنشاء هذه المؤسسات وتزيد من تكلفة وأعباء المستثمر ، ولأن المقاولاتية أصبحت سبيل المؤسسات الصغرى لابد من تطوير روح المقاولاتية والإبداع مع إعطاء الفرصة لخريجي الجامعات لخلق مشاريعهم الخاصة. كما سعت الجزائر إلى ترقية عمليات الابتكار والبحث والتطوير من خلال دعم وتمويل وتهيئة مراكز البحث وتطوير برامج الابتكار ومن أساليب الدعم التي تتعامل معها وفي ظلها مثل (المشاكل) أو الحضانات ومراكز التسهيل بغية تقوية الترابط بين هذه المؤسسات من ناحية ، ومن ناحية أخرى تدعيم البنية التحتية لشبكة الانترنت وخلق قاعدة معلومات حول هذه المؤسسات ومتابعة سير عملها. ومن خلال توقيع الاتفاقيات والبروتوكولات يتم خلق مجال واسع وأكثر تجانس لخدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لتحسين نوعية منتجاتها وبالتالي الوصول إلى تبوؤ المكان الذي يضمن الاستمرارية والمنافسة ، وتبادل الأفكار والمعلومات بين المؤسسات بما يخدم زيادة التخصص وتقسيم العمل بغية تحسين الكفاءة الإنتاجية.

5 - مقومات التنمية المحلية المستدامة.

برز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمصطلح حديث النشأة ليعكس مدى تطبيق التنمية المحلية لمعايير الاستدامة ويمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة بأنها ، « تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه

(1) سعيد بريس، عبد اللطيف بلغرس، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المعمول ومتطلبات المأمول، ملتقى دولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف يومي 18، 17، 16/04/2006، ص 10 .

وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها ، مع ترسيخ الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر⁽¹⁾. وهناك من يعرف التنمية المحلية المستدامة على أنها إستراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع تعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية ، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والموهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة و الاستمرارية والاستدامة و الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق المجتمعات المستقبلية ، وتشكل البلدية الهيئة الأساسية لتأمين التنمية المستدامة خاصة وإنها الهيكل الأقرب إلى المجتمع والأكثر جدارة لتلبية حاجياتهم ، ولابد من الضرورة تفهم الفرق بين التنمية المحلية العادية والتنمية المحلية المستدامة ، فإذا كانت التنمية المحلية تختص بالتوظيف لجميع موارد المجتمع المحلي المادية والطبيعية والبشرية من أجل زيادة الدخل وتحسين الحالة الاقتصادية الراهنة وتحسين نوعية الخدمات ، فإن التنمية المحلية المستدامة تسعى لتلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تأمين حاجاتهم وحماية الموارد الطبيعية من الضغوط الاستهلاكية المرتفعة واستخدام تكنولوجيا متطورة وصديقة للبيئة.

وتعتمد التنمية المحلية المستدامة في تحقيق أهدافها على مجموعة من المقومات التي تتجسد في:

أولا - الإدارة المحلية: تقوم الإدارة المحلية على مجموعة من الأسس تجسدها اللامركزية فمن ناحية تعطي السلطة المركزية الحق للهيئات المحلية في إصدار بعض القرارات والفصل في بعض الأمور التي تتعلق بشؤون المجتمع المحلي ، ومن ناحية أخرى تعمد الوحدة المحلية لإشراك الجهود الشعبية وإعطائهم الفرصة لتحمل جزء من المسؤولية. ويعتبر عنصر الديمقراطية من أهم الأسس التي تقف عندها الإدارة المحلية كوسيلة منها لتحقيق متطلبات التنمية المحلية وإعطاء الفرص أمام المجتمع المحلي للارتقاء بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية ، فتعمل الإدارة المحلية على ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية فالإدارة المحلية هي المראה الحقيقية للحكومة أمام الجماهير.⁽²⁾

(1) سعداوي موسى ، سعودي محمد، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة،مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة والبعد البيئي ،المركز الجامعي،المدينة،4/3 مارس 2008، ص 2.

(2) محمد الصغير بعلي،قانون الادارة المحلية،دار العلوم،الجزائر،2004، ص09.

ثانيا . التخطيط المحلي: إن التخطيط المحلي يعد الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين التنمية المكانية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئية ليضمن التوازن الاقتصادي البيئي ، ويؤدي إلى توفير بنية تحتية ويساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية مع مبدأ الحفاظ على البيئة ، هذا ما يسمى بالتخطيط المحلي البيئي.

ثالثا. التمويل المحلي: يعتبر التمويل المحلي من أهم مقومات والمرتكزات التي تقوم عليها التنمية ، و هو عصب الحياة الذي تقف عنده التنمية المحلية المستدامة ، فالتمويل المحلي يعتمد على الضرائب والرسوم المحلية التي تعتبر أهم أداة من أدوات التحصيل في التمويل الداخلي كما نجد التمويل من خلال أرباح المنشآت التجارية والصناعية المملوكة للمحليات وإيرادات الخدمات العمومية ، وإيرادات أملاك الهيئات العامة. وفي ظل قصور المصادر الداخلية فان المحليات تتعدى إلى الاعتماد على المصادر الخارجية مثل الإعانات الحكومية التي تمثل الجزء من الاقطاعات الحكومية من خزانة الدولة وذلك لغرض الإنفاق على التنمية المحلية ، ومع انخفاض الإعانات الحكومية على تلبية الاحتياجات الكاملة للجماعات المحلية خاصة المشاريع الاستثمارية نجد كذلك القروض التي رخصتها الحكومة المركزية للسلطات المحلية كوسيلة تمويلية.

6 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية المستدامة في الجزائر.
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا وبارزا في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والتي يمكن قياسها من خلال نسبة توفر مناصب الشغل والمساهمة في تحقيق القيمة المضافة بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تلعبه في مجال حماية البيئة.

أولا . مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل: إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة ومن أكبر المساهمين في خلق فرص العمل وبالتالي المساهمة في حل أكبر مشكل الذي يعترض طريق ومسيرة التنمية. و سوف نتعرف من خلال الجدول التالي على مدى تطور مساهمة هذه المؤسسات في عملية التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى السداسي الأول من 2009.

جدول رقم (1): تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2009	2008	2007	2006	2005	2003	البيان	
						العمالة في القطاع الخاص	العدد
86310	841060	771037	708136	642987	550386	معدل التغير	.
3.00	9.08	8.88	10.13	8.47	74763	العمالة في القطاع العام	العدد
51149	52786	57146	61661	76283	74763	معدل التغير	■
3.10	7.62	7.32	19.16	6.20	23.7	نسبة البطالة	%
11.00	11.3	11.8	12.3	15.3	23.7		

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحملة من

www.pmeart - dz - org.

الملاحظ من خلال الجدول هو التطور في القطاع الخاص منذ 2003 ، حيث وصل عدد العمال في القطاع سنة 2009 إلى حوالي 866310 عامل أي بمعدل ارتفاع 3% مقارنة بعه في سنة 2003 ، وسجل أكبر معدل تطور سنة 2006 بـ 10.13%. أما في القطاع العام فنلاحظ انخفاض مستمر في معدلات التشغيل خلال المدة 2003 - 2009 ، حيث بلغت في 2009 حوالي 51.149 عامل مقارنة بسنة 2003 أين سجل فيها 74763 عام ، أما بالنسبة لسنة 2005 لوحظ ارتفاع في اليد العاملة القطاع العام أين بلغ 76283 عامل ، إلا أنه يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة منها و العامة تساهم في التخفيض في البطالة حيث إنخفض معدل البطالة من 23.7% سنة 2003 إلى ما يقارب حوالي 11%(1).

ثانيا . مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام ، دون النظر إلى قطاع المحروقات في الجزائر لكونه يعتبر القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس. ويوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام وتطور هذه المساهمة خلال الفترة بين 2003 إلى 2007.

جدول رقم (2): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الفترة 2004 - 2007.

(13) - نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معطيات سنوات 2006 - 2007 .

البيان	2004		2005		2006		2007	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	2146.75	78.2	2364.5	78.41	274006	79.55	3153.77	80.80
القطاع العام	598.65	21.8	651	21.59	704.05	20.45	749.86	20.20
المجموع	2745.31	100	3015.5	100	3444.11	100	3893.63	100

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، معطيات السنوات 2005 - 2006 - 2007 - 2008.

يبين الجدول تطور مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات نلاحظ تزايد مستمر في معدلات مساهمة هذا القطاع في الناتج الخام حيث وصلت سنة 2007 إلى 3893.63 مليون دولار وهذا مقارنتا بالسنوات السابقة ، كما نلاحظ تفوق مساهمة القطاع الخاص على مساهمة القطاع العام حيث سجلت مساهمة القطاع العام انخفاض مستمر حيث وصل إلى 20.20% سنة 2007 ، بينما سجل القطاع الخاص زيادة مستمرة وصلت إلى 80.80% سنة 2007.

ثالثا . مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حماية البيئة: بالرغم من أنه يصعب تفهم الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائية في التخفيض من معدلات التلوث والتخفيض من التجاوزات البيئية ، إلا أن الترابط بين ارتفاع معدلات إنشاء هذه المؤسسات وانخفاض معدلات التلوث يعكس علاقة الأولى بالثانية ، ولقد سمح التطور في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و كما توضحه إحصائيات الوزارة حول قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدرت بحوالي 246.686 مؤسسة سنة 2005 ، لتصبح حوالي 335.486 مؤسسة سنة 2009 ، هذا بسبب اهتمام الدول بهذا النوع من المؤسسات من خلال عمليات التدعيم والإشراف المباشر عليه ، وتلعب المؤسسات دور كبير في مجال التخفيض من النفايات التي تميز البيئة في الجزائر حيث تشير التقارير الأوروبية المتخصصة إلى انخفاض مقدار النفايات الصناعية والسامة في الجزائر إلى حوالي 3 ملايين طن سنة 2008 بعدما كانت تقدر النفايات الصناعية الصلبة فقط حوالي 1242100 طن سنة 2000⁽¹⁾ ، وتعد عملية استغلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمخارجات المؤسسات الكبيرة والتي تدرجها ضمن الفضلات والمهملات فرصة للمساهمة في حماية البيئة ، وخلق عوائد اقتصادية للمؤسسات الكبيرة ، كما إن زيادة

(1) Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2003, Algérie, page341.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في القطاعات الخدماتية وخاصة منها الصناعات التقليدية يعتبر عامل أساسي في تخفيض النفائات الحضرية وهذا لكونها تعتبر المنشط الفعلي للسياحة التي تساهم في خلق الوعي بين أفراد المجتمع وبالتالي إدراك أهمية المحيط وإلزامه المحافظة عليه.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ميدان تحقيق التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ، فقطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة له دور محوري في مجال تحقيق متطلبات التنمية المحلية المستدامة. ولقد أولت الجزائر اهتماما بهذا لقطاع من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات المالية والقانونية التي تعمل على الإشراف و الدعم لعمل هذه المؤسسات بالإضافة إلى مجموعة من برامج التأهيل ، هذا كله في سبيل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحد من المعوقات والمشاكل التي تحد من سير عملية تنمية هذه المؤسسات. كما تبنت الجزائر إستراتيجية في سبيل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعطت ثمارها ، هذا ما تترجمه الإحصائيات التي أبدت تطور إيجابي في مساهمة هذه المؤسسات خاصة في القطاع الخاص في سبيل تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال معدلات المساهمة في التشغيل والناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات ، وفي مجال حماية البيئة بالإضافة إلى قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التوازن التنموي الأفضل بين مختلف المناطق (الحضرية والريفية) عن طريق تخفيض معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم وذلك راجع إلى الخصائص والميزات التي تؤهلها لاستثمار المزايا النسبية لكل منطقة والمساعدة على سد فجوات التنمية في الجزائر بسهولة وتكلفة محدودة وبسرعة مناسبة وبالتالي الوصول إلى التنمية المتوازنة الشاملة.

أولا: المراجع باللغة العربية:

- 1 - توفيق عبد الرحيم يوسف ، الأعمال التجارية المصغرة ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 .
- 2 - محمد الهادي مبارك ، المؤسسات المصغرة ، المفهوم والدور المرتقب ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 11 ، منشورات معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة ، 1999.
- 3 - محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2000 .
- 4 - محمد صالح الحناوي ، إبراهيم إسماعيل سلطان ، الإدارة المالية والتمويل ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 1999.
- 5 - الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000.
- 6 - ضحاک نجبة ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأمس واليوم ، أفاق تجربة الجزائر ، مداخلة ضمن

- الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف ، 18/17 افريل 2006 .
- 7 - سعيد بريش ، عبد اللطيف بلغرسة ، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المعمول ومتطلبات المأمول ، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف يومي 2006/04/18/17.
- 8 - رجم نصيب ، أمال عياري ، الإصلاحات الاقتصادية وإستراتيجية المنافسة الخارجية ، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، 2001 .
- 9 - سعلوي موسى سعودي محمد ، الجباية البيئية ودورها في تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة و البعد البيئي ، المركز الجامعي المدية ، 4/3 مارس 2008.
- 10 - محمد الصغير بعلي ، قانون الإدارة المحلية ، دار العلوم ، الجزائر 2004.
- 11 - نشرية المعلومات الاقتصادية ، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، معطيات السنوات 2006 - 2007 - 2008.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

- 1 _ meliani Hakim, la pme _ pmi algérienne : passé pers pective, intervention dans la recueille de communication session international, le financement des petites et moyennes projets et la promotion de leur rôle les économies maghrébines, faculté d'économie et gestion, Sétif 25/28mai 2003
- 2 _ ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement , Algérie ;2003

